حكم بيع الدم والتبرع به

أستاذ الفقه والقانون المساعد - قسم الدراسات الإسلامية
بكلية العلوم والآداب بالمخوة - جامعة الباحة
المملكة العربية السعودية

د. عابد عبدالباقي راشد أحمد

المستخلص:

الحاجة إلى الدم أكيدة وعاجلة في أحوال كثيرة فإذا أُصيب إنسان بخسارة في دمه كان لا بد من تعويض ما فقده عن طريق نقل الدم إليه؛ لتوقف حياته على وصول الدم إليه؛ وهذا التعويض قد يكون بطريق التبرع به أو شرائه عند عدم المتبرع به؛ فما هو موقف الشريعة من حكم بيع الدم وشراءه، وهل يقبل المال في مقابل الدم؟ وهل يجوز بيعه إذا كان أحدهما غير مسلم أو التبرع له؟ وخلص البحث إلى جواز التبرع بدم الإنسان لإنسان آخر إذا كان تحت إشراف طبي ولا يترتب عليه ضرر لأحد الطرفين. ويحرم شراء دم الإنسان وبيعه إلا في حالة تعين الدم دواء ولا يوجد متبرعا به ولا يوجد إلا من يأخذ مقابل فإعمالا لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات فإنه يباح للمشتري دفع العوض ويكون الإثم على الآخذ أما إذا كان العوض من باب التشجيع والتكريم فلا مانع من تكريم المتبرع بأشياء مباحة تعوض ما فقده جسمه من نشاط وحيوية.

الكلمات مفتاحية: نقل الدم، بيع الدم، الدم علف، التبرع بالدم.

Ruling on selling and donating blood

Dr. Abed Abdul-Baqi Rashid Ahmed

Abstract :

The need for blood is certain and urgent in many cases. If a person suffers a loss of blood, it is necessary to compensate for what he lost by transfusing it to him; because his life depends on the blood reaching him; and this compensation may be by donating it or buying it if there is no donor; so what is the position of Sharia on the ruling on selling and buying blood, and does money accept it in exchange for blood? Is it permissible to sell it if one of them is not Muslim or donate it to him? The research concluded that it is permissible to donate blood from one person to another if it is under medical supervision and does not result in harm to either party. It is forbidden to buy and sell human blood except in the case of blood being a medicine and there is no donor and there is only someone who takes compensation. In application of the rule that necessity permits prohibitions, it is permissible for the buyer to pay compensation and the sin is on the taker. However, if the compensation is for the sake of encouragement and honor, there is no objection to honoring the donor with permissible things that compensate for what his body has lost in terms of activity and vitality.

Keywords: Blood transfusion - blood sale - blood feed - blood donation.

المقدمة:

الحمد لله الذي سخر لعباده ما في السماوات وما في الأرض وعلمه ما لم يعلم ، ووعده سبحانه أن يريهم آياته في الآفاق وفي أنفسهم قَالَ تَعَالَى: ﴿ سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ فصلت: ٥٣ ولا يزال العلم جيلاً بعد جيل يكتشف شيئاً من آياته وعجيب مخلوقاته تزيد المؤمن إيماناً بعظيم قدرته ، وحكمة صنعته ومن عجيب مخلوقاته الدم إكسير الحياة ، ومادته التي باستمراره تستمر الحياة وإذا انقطع وتوقف إمداده تلتفت الأعضاء ، وانتهت الحياة في كثير من المخلوقات التي على رأسها الانسان الذي كرمه الله قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ الإسراء: ٧٠. ومما لا شك فيه أن للدم دور حيوي هام في حياة الإنسان فهو الوسيلة الوحيدة التي تنقذ حياة كثير من المرضى والمصابين وهو غذاء ودواء ، ولا تقل أهميته في أوقات السلم عن أهميته في أوقات الحرب فلهذا اجتهدت الدول والحكومات في إنشاء بنوك للدم لاستخدامه وقت الأزمات ، ومن هنا تظهر أهمية الدم البشري من خلال اكتشاف مكوناته ، وفوائده ، ووظائفه وأنه لا يمكن صناعته أو إيجاد بديل عنه ولا يزال العالم عاجزاً عن الاستغناء عنه، ولا شك أن الحاجة إلى الدم أكيدة وعاجلة في أحوال كثيرة فإذا أصيب إنسان بخسارة في دمه نتيجة حادث أو عملية جراحية كان لا بد من تعويض ما فقده عن طريق نقل الدم إليه لتوقف الحياة على وصول الدم إليه؛ وهذا التعويض قد يكون بطريق التبرع به أو شرائه عند عدم المتبرع به. وقد أردتُ أن أبحث عن موقف الشريعة من حكم بيع الدم والتبرع به .

أهميته الموضوع وسبب اختياره:

- دعائي إلى اختيار الكتابة في هذا الموضوع الإجابة عن أسئلة متكررة عن صديق غير مسلم ويحتاج إلى نقل دم وعرض عليه مبلغ من المال فهل يقبل المال في مقابل الدم ؟ وهل يجوز بيعه إذا كان حربي أو التبرع له ؟
- ما حكم بيع الدماء وشراؤها لتتخذ علفاً للدواجن ؟ أو في أغراض لا تتعلق بانتفاع الإنسان بها في جسده.

مشكلة الدراسة:

- أن التبرع بالدم والحصول عليه بالشراء عند عدم المتبرع من النوازل التي تعم بها البلوى فهي تتكرر كثيراً ويحتاج الناس إلى معرفتها رغم ما كُتب في هذا الموضوع إلا أن الكثير يجهلها.

أهداف البحث:

- حكم بيع الدم وشراءه عموماً.
- حكم بيع دم الانسان وشراءه .
- حكم بيع دماء الذبائح التي تُجعل علفاً للطيور كالدجاج والحيوانات.
- حكم أكل الكبد والطحال وبيعهما مع انهما دماء
- الأحكام الشرعية المترتبة على نقل الدم وبيعه .

المنهج المتبع في البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج العام الوصفي الاستنباطي المقارن. وذلك باستقراء وتتبع مسائل البحث ومادته العلمية ومقارنتها للوصول إلى القول الراجح في المسألة. إضافة إلى توثيق المادة العلمية من مصادرها المختلفة، وأيضاً عزو الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية.

الدراسات السابقة:

- يوجد عدة دراسات تناولت جوانب الموضوع ومن أبرز تلك الدراسات :
- دراسة الدكتور محمد عبد الجواد التنشة، نقل الدم وأحكامه الشرعية، مجلة الحكمة، العدد 12، 1997م.
 - دراسة مصطفى محمد عرجاوي، الآثار المترتبة على نقل الدم البشري للأشخاص في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت، مجلد 17، عدد 48، 2002م.
 - دراسة يوسف بن حسن بن عبد الرحمن المغربي، حكم دم الإنسان في الفقه الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإنسانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عدد 1، 2010م.
 - دراسة براهيم ميمنة، نقل الدم بين الضرورة العلاجية والمسألة القانونية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15، 2016م.
- وشملت هذه الدراسة إضافة إلى حكم بيع الدم جوانب أخرى مثل دماء الذبائح التي تجعل علفا للطيور كالدجاج والحيوانات مكملة لهذا الموضوع .

تمهيد:

أضواء على عنوان البحث:

لما كان موضوع البحث بيع الدم أو التبرع به، كان ولا بد أن أذكر أولاً نبذة موجزة عن البيع من حيث تعريفه لغةً واصطلاحاً وحكمه وأركانه، وثانياً عن التبرع وثالثاً عن الدم.

أولاً : تعريف البيع لغة :

الباء والياء والعين أصل واحد، وهو بيع الشيء، وربما سمي الشرى بيعاً. والمعنى واحد⁽¹⁾. وهو من أسماء الأضداد التي تطلق على الشيء وضده⁽²⁾ مثل الشراء يستعمل في إدخال الشيء في الملك وإخراجه منه، ومنه قوله تعالى حكايةً عن إخوة يوسف لما باعوه ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾⁽³⁾ أي باعوه، وقوله سبحانه : ﴿ وَكَيْسٌ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾⁽⁴⁾.

البيع اصطلاحاً :

عرفه الحنفية : مبادلة مال بمال على وجه مخصوص أو هو مبادلة شيء مرغوب فيه بمثله على وجه مخصوص أي بإيجاب أو تعاطٍ⁽⁵⁾.

وعرفه الشافعية : مقابلة مال بمال تمليكا⁽⁶⁾.

وعرفه الحنابلة : مبادلة المال بالمال تمليكاً أو تملكاً⁽⁷⁾.

وعرفه ابن عرفة من المالكية تعريفاً جامعاً مانعاً فقال : عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة أحد عوضه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه.⁽⁸⁾

حكم البيع :

إن الأصل في البيع هو الجواز وذلك إذا استوفى شروطه وانتفت موانعه لكن قد يكون واجباً أو محرماً أو مندوباً أو مكروهاً فهو تعتريه الأحكام الخمسة وقد تكفل بيانها صاحب الفواكه الدواني⁽⁹⁾.
 ودليل الجواز والمشروعية صريح قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾⁽¹⁰⁾، وقوله ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾⁽¹¹⁾
 وأما مشروعية البيع من السنة أحاديث كثيرة منها :

- 1- ما رواه حكيم ابن حزام أن النبي ﷺ قال «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»⁽¹²⁾
 - 2- ما روى أبو سعيد عن النبي ﷺ أنه قال «التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء»⁽¹³⁾
- وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على جوازه قال صاحب المغني : (وأجمع المسلمون على جواز البيع⁽¹⁴⁾، والحكمة تقتضيه لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه، وصاحبه لا يبذله بغير عوض ففي تشريع البيع طريقاً إلى تحقيق كل واحدٍ غرضه ودفع حاجته، والإنسان مديناً بطبعه لا يستطيع العيش بدون التعاون مع الآخرين⁽¹⁵⁾، فلو لم يشرع البيع سبباً للتمليك في البدلين لاحتاج أن يؤخذ على التغالب والمقاهرة أو السؤال أو المشاحذة أو يصبر حتى الموت وفي الكل ما لا يخفى من الفساد⁽¹⁶⁾.

أركان البيع :

- اختلفت وجهات نظر الفقهاء في أركان عقد البيع فبعضهم جعلها اثنين وبعضهم جعلها ثلاثة⁽¹⁷⁾، الأحناف : قالوا ركن العقد الإيجاب والقبول.
 والشافعية والمالكية : قالوا أركانه إجمالاً ثلاثة العاقد - المعقود عليه - الصيغة.
 لكنهم جميعاً متفقون على الصيغة التي هي الإيجاب والقبول ركنٌ من أركان البيع والخلاف لفظي لأن الإيجاب والقبول يحتاج كلاً منهما إلى عاقدان كما تحتاج الصيغة إلى معقودٍ عليه.
 والمعقود عليه في البيع الثمن والمثمن، الفقهاء متفقون على شروط ثلاثة فيه :
 1- أن يكون المعقود عليه مالاً شرعياً .
 2- أن يكون معلوماً للمتبايعين 3- أن يكون غير منهى عنه شرعاً.

ثانياً التبرع لغة:

التطوع بالشئ من غير وجوب، يقال فعلت ذلك تبرعاً أي متطوعاً⁽¹⁸⁾ وتبرع فلانٌ بالدم ونحوه تفضل به متطوعاً من غير سؤالٍ غير طالبٍ لعوض⁽¹⁹⁾.

اصطلاحاً :

الفقهاء القدامى لم يضعوا تعريفاً محدداً للتبرع وإن كانوا قد عرفوا الهبة والوصية والعارية وغيرها من عقود التبرعات ومع هذا فإن التبرع في اصطلاح الفقهاء لا يخرج عن معناه اللغوي وهو العطاء والبذل من غير مقابل⁽²⁰⁾. وفي الموسوعة الكويتية : التبرع هو بذل المكلف مالا، أو منفعةً لغيره في الحال أو المال بلا عوضٍ يقصد البذل والمعروف غالباً⁽²¹⁾.

ثالثاً تعريف الدم : السائل الأحمر الذي يجري في الشرايين والأوردة⁽²²⁾، وعرفوه أيضاً بأنه : سائلٌ شفافٌ أحمر اللون، قلويُّ التفاعل، كثافته النسبية أكثر من الماء⁽²³⁾، والدم يعد أهم سائل في جسم الإنسان

الحي لا يستطيع الحياة بدونه بل نقصانه بكمية معينة دون تعويض يؤدي حتماً إلى الوفاة، فجسم الإنسان به مثلاً من خمس إلى ست لترات دم وتعرضه لفقد ثلاثة لترات منها نتيجة لأي طارئ سواء كان مريضاً أم حادثاً أم عملية جراحية كبرى قد يعرض الإنسان لفقد حياته ما لم يتم تعويض ما فقده فوراً، ولم تستطع البشرية طوال حياتها رغم التقدم العلمي والتكنولوجي الذي وصل إليه البشر، ورغم إنتاج آلاف الأنواع من الأدوية المختلفة لا يستطيع الإنسان أن ينتج سائلاً بديلاً عنه وهذا يُظهر عظمة الخالق وضعف الإنسان.

المبحث الأول : حكم التبرع بالدم :

عملية التبرع بالدم عملٌ طبي علاجي، تتم من خلاله سحب كمية محدودة من جسم المتبرع ثم إعطاء هذه الكمية للمريض دون مقابل ولا يتأثر الجسم عند القيام بهذه العملية. واتفق الفقهاء على أن الكافر الحربي لا يجوز نقل الدم إليه مطلقاً؛ لأن نفسه غير معصومة فلا تجوز إعاقته⁽²⁴⁾.

أما التبرع بالدم للمسلم وغير الحربي فقد اختلف الفقهاء فيه على قولين :

القول الأول : يجوز التبرع بالدم إذا دعت الحاجة وهو قول جمهور الفقهاء والمعتمد لدى لجان الفتوى والمجامع في المملكة العربية السعودية⁽²⁵⁾ ومصر وغيرهما واختاره ابن باز⁽²⁶⁾ ، وابن عثيمين⁽²⁷⁾ ، ووهبة الزحيلي⁽²⁸⁾ واستدلوا بأدلة منها:

الدليل الأول :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾⁽²⁹⁾ وقوله: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ ﴾⁽³⁰⁾.

وجه الاستدلال : هاتين الآيتين تدلان على نفي الإثم ورفع الحرج عن من اضطر إلى المحرم، ونقل الدم يكون في حالة ضرورة فيكون داخلياً في عموم الآية، فإذا توقف شفاء المريض أو الجريح وإنقاذ حياته على نقل الدم إليه من غيره تبرعاً ولا يوجد وسيلة أخرى للشفاء سوى النقل جاز النقل⁽³¹⁾.

الدليل الثاني :

عموم الأدلة علي شرعية عون الإنسان لأخيه منها قوله ﷺ (من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته)⁽³²⁾، وقوله ﷺ أيضاً (والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه)⁽³³⁾.

الدليل الثالث :

دلالة الاقتران، وهي أن القرآن قرن الميتة بالدم في التحريم كما في قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴾⁽³⁴⁾ وجاء بالرخصة في أحد المقتربين وهي الميتة فقال: ﴿ فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾⁽³⁵⁾. فالدم قرين الميتة وقرين الشيء يأخذ حكمه، فإذا وصل الإنسان إلى حال شبهه بحال المخمصة التي يضطر فيها أكل الميتة إنقاذاً لحياته أبيع له ذلك؛ لأن المحافظة على النفس من مقاصد الشريعة الضرورية وإنقاذ حياة المريض بنقل الدم إليه تعادل الضرورة فيباح نقل الدم كذلك⁽³⁶⁾.

الدليل الرابع :

القياس، قياس نقل الدم على جواز شربه للمضطر فقد أباح ابن القاسم شرب الدم للمضطر. فقال بشرب المضطر للدم ولا يشرب الخمر، وحجته أن الله رخص في الميتة والدم ولحم الخنزير للمضطر ولم يرخص في الخمر.

وقال النووي :

إذا اضطر إلى شرب الدم أو البول أو غيرهما من النجاسات البائعة غير المسكر جاز له شربه بلا خلاف، وأما التداوي النجاسات غير الخمر فهو جائز⁽³⁷⁾.

هذا هو المذهب والمنصوص عليه وقطع به الجمهور. وجاء في الفتاوى الهندية يجوز للعليل شرب الدم والبول وأكل الميتة للتداوي إذا اضطر إلى ذلك مسلم وأن شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه⁽³⁸⁾.

القول الثاني :

ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يجوز التبرع بالدم⁽³⁹⁾، واستدلوا بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ ﴾⁽⁴⁰⁾ وقوله : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾⁽⁴¹⁾.

وجه الاستدلال : أن الله حرم على الإنسان الدم المسفوح من الحيوان المأكول وغيره واعتبره نجس إذا انفصل عن العروق ومن ثم فلا يحل أكله ولا يجوز الانتفاع به بأي وجه، ولما كان دم الإنسان أشد حرمة من دم الحيوانات توجه الحظر إليه من باب أولى فلا يحل نقل الدم إلى آدمي مثله

الرأي الراجح :

وهو ما ذهب إليه القول الأول وهو جواز التبرع بالدم لحاجة المرضى إليه وتوقف حياتهم في الأغلب عليه وهو من الأعضاء التي تتجدد وتُعوّض بالتغذية ولا يتضرر الجسم بخروجه منه طالما كان النقل تحت إشراف طبي وقد وضع المعاصرون من الفقهاء والأطباء والقانونيين شروط وضوابط لعملية نقل الدم، من جملة هذه الشروط :

1. رضا المتبرع بالدم
2. أهلية المتبرع حتى يكون رضاه صحيحاً
3. أن يكون المتبرع خالياً من الأمراض
4. ألا يؤدي التبرع إلي ضرر بالمتبرع
5. أن يقوم بعملية نقل الدم طبيب أو معمل مختص
6. أن يتعذر البديل الذي يمكن إسعاف المريض به

المبحث الثاني: حكم أكل الكبد والطحال وبيعهما مع أنهما دمان:

إن أكل الكبد والطحال جائز شرعاً باتفاق الفقهاء⁽⁴⁴⁾ وقد ثبت حل أكلهما بالكتاب والسنة والإجماع: فحديث ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (أحل لنا ميتتان ودمان السمك والجراد، والكبد والطحال)⁽⁴⁵⁾ وجه الدلالة من هذا الحديث: أن الله تعالى أحل لنا الكبد والطحال وهما دمان وإذا جاز أكلهما جاز بيعهما ؛ لأن كل ما أبيع أكله شرعاً من غير ضرورة جاز بيعه ؛ ولأن علة بيع الدم السائل وهي الضرر الحاصل من أكله لا توجد في أكل دم الكبد والطحال حيث لا ضرر في أكله ولم يثبت وإلا لما أجاز الله تعالى لنا أن نأكله⁽⁴⁶⁾؛ لأنه تعالى نهانا عن أكل الخبائث قال تعالى : ﴿ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾⁽⁴⁷⁾ فلما انتفي ضررهما حل كلهما فجاز بيعهما .

الكبد والطحال للحيوان المأكول طاهرة، وقد حُكي الإجماع على ذلك. وأما الإجماع علي حل تناولهما: فلم يسمع أحد من المسلمين قال بحرمة أكلهما وبهذا ندرك علة تحليل النبي ﷺ أكل الكبد والطحال لأنهما خلاصة دم متجمد فلا صورة سائلة له فانتفت بذلك علة المنع عنهما.

المبحث الثالث: حكم بيع الدم:

إن جسد الإنسان ليس محلا للمعاوضة المالية بحال من الأحوال ومن هنا لم يجز بيع الأعضاء الآدمية باتفاق الفقهاء ولكن هل يعد الدم من نفس الأعضاء أم أنه مختلف عنها في كونه متجددا؟ وهل يؤدي الاختلاف في كونه من الأعضاء إلي الاختلاف في حكم بيعه وجعله محلا للمعاوضة؟ أقول اختلف الفقهاء في حكم بيع الدم علي قولين

القول الأول: ذهب عامة أهل الفقهاء إلي أن بيع الدم حرام ولا يؤخذ ثمنه (48) واستدلوا على حرمة

بالكتاب والسنة والإجماع

من الكتاب: قال تعالي: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ (49)

وجه الدلالة: أن الله حرم أكل الدم وإذا حرم أكله حرم بيعه لقوله صلي الله عليه وسلم: (إن الله

إذا حرم علي قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه)

(51)

من السنة: حديث أبو جحيفة قال: (إن رسول الله حرم ثمن الدم)

وجه الدلالة: قال الشوكاني: قيل المراد بالتحريم ثمن الدم نفسه فيدل علي تحريم بيعه

أما الإجماع: فقد قال صاحب الفتح: (حرام إجماعا) (52) أي بيعه فإذا وقع بيع الدم كان البيع باطلا

ووجب رد الثمن للمشتري لأن الدم نجس لا يجوز بيعه ولأن الدم لا يصح ملكه وكل مالا يصح ملكه لا

يجوز بيعه وهو لا يصح أكله لنجاسته (53)

القول الثاني: يجوز بيع الدم وإليه ذهب بعض المعاصرين (54) واستدلوا بالسنة قال الرسول ﷺ قال

الله تعالي (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل اعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا فأكل ثمنه ورجل استأجر

اجيرا فاستوفى منه ولم يعطيه أجره) (55)

وجه الدلالة: قالوا بأن المنهي عنه تحريم بيع غير الرقيق كما كان يحدث في الجاهلية من خطف والدم

لا يدخل في مفهوم الحديث ولأن الدم بمجرد خروجه من جسم الإنسان يأخذ حكما مستقلا لا علاقة له بالحرية

والرق فيجوز بيعه طالما كان الدافع إلي بيعه إنسانيا نبيلًا وتمثل في إنقاذ حياة وإذا كانت الحياة لا تقدر بمال فلا

مانع من إبقائها بمال والمريض يدفع المال في سبيل الحصول علي الدواء فلما لايدفع المال للحصول علي الدم

الذي يعتبر دواء (56). والمعقول: قياس الدم علي الإجارة في الأعمال البدنية فكما تجوز الإجارة علي الأعمال

للضرورة كالأذان وإقامة الشعائر في الصلاة فكذا بيع الدم يجوز بيعه خاصة عند تقاعس الناس عن التبرع. (57)

الراجح: أن دم الإنسان لا يجوز بيعه لأن الله حرمه وأكد علي تحريمه بإضافته إلي عينه فيكون

التحريم شاملا سائر وجوه الانتفاع بأي وجه كان لكن في حالة تعين الدم دواء ولا يوجد متبرعا به ولا يوجد

إلا من يأخذ مقابل إعمالا لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات فإنه يباح للمشتري دفع العوض ويكون الإثم

علي الآخذ أما إذا كان العوض من باب التشجيع و التكريم فلا مانع من تكريم المتبرع بأشياء مباحة تعوض

مافقده جسمه من نشاط وحيوية وبه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي. (58)

المبحث الرابع : حكم بيع دماء الذبائح التي تجعل علفا للطيور كالدجاج والحيوانات:

ظهر في هذا العصر تجفيف دماء الذبائح وإضافة بغض المواد الأخرى إليها ثم تباع بعد ذلك علفا للحيوانات والدجاج وهذا الأمر أصبح في كثير من البلدان حتي صار عالمي فهل يجوز تجفيف الدماء المسفوحة وبيعها للعلف ؟

الجواب :

الفقهاء أجمعوا على حرمة أكل الدم وحرمة بيعه للأكل واختلفوا في الانتفاع به لغير الأكل لعدم وجود نص شرعي يمنع من ذلك ولا يوجد نص شرعي يجيز بيع الدم وعلى هذا الظاهر يحرم بيعه لكن الحنفية أجازوا بيع فضلات الإنسان إذا كانت مخلوطة بالتراب وكان التراب هو الغالب قال صاحب الدر المختار: (وبطل ربيع⁽⁵⁹⁾ آدمي لم يغلب عليه التراب فلو كان مغلوبا جاز كسرقين⁽⁶⁰⁾ وبعر⁽⁶¹⁾). وإنما أجاز الحنفية بيع فضلت الإنسان إذا كانت مخلوطة بالتراب غالبا مع انها نجسة واجازوا بيع فضلة الحيوانات مع نجاسته للانتفاع به في الزرع وتخريجا على ما ذكره الحنفية في بيع فضلة الانسان إذ اكان مخلوطا وكان المخلوط هو الغالب فيجوز بيع الدم المسفوح للعلف إذا كان مخلوطا وكان المخلوط هو الغالب.⁽⁶²⁾

قال الكمال ابن الهمام : (أجزنا بيع السرقيني والبعر مع نجاسة عينهما لإطلاق الانتفاع بهما بخلاف العذرة لم يطلق الانتفاع بها فمنع بيعها فإذا ثبت شرعا اطلاق الانتفاع بها مخلوطة بالتراب ولو بالاستهلاك كالاستصباح بالزيت كما قيل جاز بيع التراب الذي هو في ضمنه⁽⁶³⁾

يقول الكاساني : روي عن أبي جحيفة رضي الله عنه أنه قال : (وكل شي أفسده الحرام والغالب عليه الحلال فلا بأس ببيعه ، وما كان غلبه الحرام لم يجز بيعه ولا هبته)⁽⁶⁴⁾

الخاتمة:

- إن بيع الدم لا تأثير له في نشر الحرمة ، ولا يثبت به أحكام الرضاع ، ولا ينقض به الوضوء وإن كان يستحب له الوضوء عملا بالأحوط فتبرع بالدم و إن كن جائزا يرد في ضوء ما يحقق المصلحة ويدراً المفسدة .
- دم الانسان لا يجوز بيعه لأن الله تعالى حرمه وأكد على تحريمه لآكن إذا لم يوجد من يتبرع إلا بعوض فإنه عمالا لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات يباح دفع العوض ويكون الاثم على الآخذ .
- يمكن أن يعطي المتبرع من الطعام والشراب ما يعوضه شيئا من ذلك الذي فقده جسمه من الحيوية ولا يخرج ذلك عن التبرع .
- بيع الدم المخلوط غالبا علفا للحيوانات والدجاج جائزا ولا يخالف الإجماع .

التوصيات :

1. نشر ثقافة التعاون والإيثار بين الناس وبيان أهمية التبرع بالدم وما له من اجر عظيم.
2. التوسع في انشاء بنوك لحفظ الدم لمواجهة الحالات الاضطرارية المفاجئة .

الهوامش:

- (1) أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، الناشر: دار الفكر، 1399هـ (ج1/ص327).
- (2) وهبة الزحيلي كتاب الفقه الإسلامي وأدلته دار الفكر - سوربة - دمشق ، الطبعة الرابعة (ج5/ 3304)
- (3) سورة يوسف آية 20
- (4) سورة البقرة آية 102
- (5) علاء الدين الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الناشر: دار الكتب العلمية ، 1406 ، ج5 ص33 . كمال الدين ابن الهمام ، فتح القدير ، الناشر: دار الفكر ، بدون تاريخ طبعة ج 6 / 247 ، ابن عابدين، حاشية ابن عابدين (الدر المختار)، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ ، ج4 / 3 وما بعدها .
- (6) الخطيب الشربيني محمد بن أحمد ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1415هـ (2/ 322)
- (7) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، المغني لابن قدامة ، الناشر: مكتبة القاهرة تاريخ النشر: 1388هـ - (3/480).
- (8) محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي ، شرح حدود ابن عرفة ، الناشر: المكتبة العلمية ، الطبعة: الأولى، 1350هـ (ص: 232).
- (9) أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني الناشر: دار الفكر ، الطبعة: بدون طبعة ؛تاريخ النشر: 1415هـ - 1995م. (2/ 72).
- (10) البقرة آية 275
- (11) البقرة آية 282
- (12) أخرجه مسلم في صحيحه (1532) والترمذي في سننه (12046)
- (13) أخرجه الترمذي في السنن 1209 ، والدارمي في السنن ص 322
- (14) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، المغني لابن قدامة ، الناشر: مكتبة القاهرة تاريخ النشر: 1388هـ - (3/480).
- (15) المرجع السابق
- (16) كمال الدين ابن الهمام ، فتح القدير ، الناشر: دار الفكر ، بدون تاريخ طبعة ج (6 / 248).
- (17) وهبة الزحيلي كتاب الفقه الإسلامي وأدلته دار الفكر - سوربة - دمشق ، الطبعة الرابعة (ج5/ 3304) .
- (18) أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، الناشر: دار الفكر، 1399هـ (3/431).
- (19) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م ، (3/1255) ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، الناشر: دار الدعوة (1/50).
- (20) محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م، ص(134).
- (21) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ، الموسوعة الفقهية الكويتية ، الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ) (ج10 / 65).

- (22) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، الناشر: دار الدعوة (1/298).
- (23) د/محمد علي البار ، الموقف الفقهي والأخلاقي في قضية زرع الأعضاء ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، 1414هـ (ص121).
- (24) اللجنة العلمية للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية ، فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض (25/66)، فتوى رقم (1325).
- (25) منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، أعدها للشاملة: أسامة بن الزهراء، (4/77).
- (26) اللجنة العلمية للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية ، فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض (25/66)، فتوى رقم (1325).
- (27) محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، الناشر : دار الوطن - دار الثريا، الطبعة : الأخيرة - 1413 هـ (17 / 52).
- (28) محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة- 1413 هـ (17 / 52).
- (29) سورة البقرة آية 173
- (30) سورة الأنعام آية 119
- (31) د/محمد علي البار ، الموقف الفقهي والأخلاقي في قضية زرع الأعضاء ، دار القلم ، الطبعة الأولى، 1414هـ (ص129)، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، الناشر: بيت الأفكار الدولية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ -2009م (4/361).
- (32) أخرجه مسلم في كتاب العلم والأدب باب تحريم الظلم ج4 ص1996 رقم2580
- (33) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة باب فضل الاجتماع على قراءة القرآن ج4 ص2074 رقم2699
- (34) سورة المائدة آية 3
- (35) سورة البقرة آية 173
- (36) محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، الناشر: بيت الأفكار الدولية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ -2009م (4/361).
- (37) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) الناشر: دار الفكر (3/326).
- (38) لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية، الناشر: دار الفكر الطبعة: الثانية1310هـ (5/355).
- (39) د/محمد علي البار ، الموقف الفقهي والأخلاقي في قضية زرع الأعضاء ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، 1414هـ (ص129).
- (40) المائدة آية 3

- (41) الأنعام آية 145
- (42) د/محمد علي البار ، الموقف الفقهي والأخلاقي في قضية زرع الأعضاء ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، 1414هـ (ص129).
- (43) د/ أحمد أبو سنة، حكم العلاج بنقل الدم مجلة مجمع الفقه العدد الأول (ج5 البيوع ص85) ، د/ محمد علي البار ، الموقف الفقهي والأخلاقي في قضية زرع الأعضاء ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، 1414هـ (ص129). محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، الناشر: بيت الأفكار الدولية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ -2009م (5/71).
- (44) مجموعة مؤلفين ، كتاب موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ط الفضيلة، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع بالرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى (١٤٣٣ هـ). ص(152).
- (45) البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ: السنن الكبرى، وبذيله الجوهر النقي، دار المعرفة، بيروت. (9/357).
- (46) محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، الناشر: بيت الأفكار الدولية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ -2009م (5/71)..
- (47) سورة الأعراف الآية 157
- (48) الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق في كتابه بحوث وفتاوي إسلامية في قضايا معاصرة ج2 ص439 ودكتور عبد السلام السكري في كتابه نقل وزراعة الأعضاء سورة المائدة ص 178 وفتاوي اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية ج1 ص72071
- (49) سورة المائدة آية 3
- (50) البخاري محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، (دار طوق النجاة، 1422هـ)، ط1 في كتاب البيوع باب ثمن الكلب ج384 رقم 2238
- (51) المرجع السابق
- (52) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379م (ج4 ص427)
- (53) محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي ، احكام القرآن ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م (ج1 ص53).
- (54) محمد نعيم نسيم في بحثه بيع الأعضاء الآدمية مجلة الحقوق الكويتية ص257 وما بعدها السنة الحادية عشر مارس سنة 1987 بالشيوخ محمد صافي في كتابه نقل الدم واحكامه الشرعية ص254 وما بعدها مصطفى عرجاوي احكام نقل الدم في الفقه الإسلامي ص32 .
- (55) البخاري محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري ، (دار طوق النجاة، 1422هـ)، ط1 في كتاب البيوع باب من باع حرا ج3 ص82 رقم (2227).
- (56) محمد نعيم نسيم في بحثه بيع الأعضاء الآدمية مجلة الحقوق الكويتية ص257 وما بعدها السنة الحادية عشرة.
- (57) مصطفى محمد عرجاوي، الآثار المترتبة على نقل الدم البشري للأشخاص في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت، مجلد 17، عدد 48، 2002م. ص322.

- (58) منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، أعدها للشاملة: أسامة بن الزهراء ج 8 1394 . وهبة الزحيلي كتاب الفقه الإسلامي وأدلته دار الفكر - سورّيّة - دمشق ، الطبعة الرابعة (ج 4 2609).
- (59) فضلة الآدمي
- (60) فضلة الحيوانات
- (61) الحصكفي : محمد بن علي بن محمد الجصني ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، 1423هـ- 2002م (ص: 414) .
- (62) عبد الناصر بن خضر ميلاد ، البيوع المحرمة والمنهي عنها ، الناشر : دار الهدى النبوي ، مصر - المنصورة، الطبعة : الأولى 1426هـ - 2005م (ص: 155)،
- (63) كمال الدين ابن الهمام ، فتح القدير ، الناشر: دار الفكر ، بدون تاريخ طبعة ، ج 4 ص 212 .
- (64) علاء الدين الكاساني ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الناشر: دار الكتب العلمية ، 1406 ، ج 5 ص 14.

المصادر والمراجع :

- (1) إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان منار السبيل في شرح الدليل، مؤسسة قرطبة، ١٤١٨هـ = 1997م.
- (2) ابن الخراط عبد الحق بن عبد الرحمن، الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المتوفى ٥٨١ هـ: الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد الرياض، المملكة العربية السعودية ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- (3) ابن باز = عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المتوفى ١٤٢٠هـ: فتاوى نور على الدرب، جمعها الدكتور محمد بن سعد الشويعر ، قدم لها عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ.
- (4) ابن باز = عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المتوفى ١٤٢٠هـ: تحفة الإخوان بأجوبة مهمة تتعلق بأركان الإسلام، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- (5) ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد، الأندلسي، الظاهري، المتوفى : ٤٥٦ هـ: الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- (6) ابن حزم علي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد الأندلسي القرطبي، الظاهري، المتوفى: ٤٥٦هـ: المحلى بالآثار، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث للطباعة والنشر، القاهرة.
- (7) ابن خزيمة محمد بن إسحاق صحيح ابن خزيمة، بيروت المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- (8) ابن رشد الجد = محمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد القرطبي، المتوفى سنة ٥٢٠هـ: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، دار الغرب الاسلامي
- (9) ابن رشد الحفيد = محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المتوفى: ٥٩٥هـ: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الناشر دار الحديث القاهرة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- (10) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين (الدر المختار)، الناشر: دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ .
- (11) أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ: سنن أبي داود: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت.
- (12) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) الناشر: دار الفكر (3/326).
- (13) أحمد أبو سنة، حكم العلاج بنقل الدم مجلة مجمع الفقه العدد الأول .
- (14) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379م
- (15) أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني الناشر: دار الفكر ، الطبعة: بدون طبعة: تاريخ النشر: 1415هـ - 1995م .
- (16) أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، الناشر: دار الفكر ، 1399هـ .
- (17) أحمد سلمان سليمان: الزيود المسؤولية المدنية عن عملية نقل الدم الملوث، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩١م .

- (18) أحمد فهمي أبو سنة . حكم العلاج بنقل دم ، للإنسان بحث منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الأول، السنة الأولى.
- (19) أحمد مختار عبد الحميد عمر، المتوفى: ١٤٢٤هـ: معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م.
- (20) الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن، المتوفى: ٧٤٩هـ: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق محمد مظهر بقا، دار المدني السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- (21) الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق في كتابه بحوث وفتاوي إسلامية في قضايا معاصرة ج2 ص439 ودكتور عبد السلام السكري في كتابه نقل وزراعة الأعضاء .
- (22) البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، المتوفى ٢٥٦هـ: صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ.
- (23) بدر الدين العيني محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، بدر الدين العيني، المتوفى: ٥٨٥٥: البناية شرح الهداية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.
- (24) برهان الدين بن مازة = محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر، الحنفي، المتوفى: ٥٦١٦: المحيط البرهاني في الفقه النعماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م
- (25) بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر ، المتوفى: ١٤٢٩ هـ: فقه النوازل، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.
- (26) بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز، أبو البقاء، تاج الدين الدميري، المالكي، المتوفى: ٨٠٥ هـ: الشامل في فقه الإمام مالك، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبع الأولى ١٤٢٩ هـ.
- (27) البهوتي = منصور بن يونس الحنبلي المتوفى ٥١٠٥١: الروض المربع شرح زاد المستقنع، ومعه حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة.
- (28) البوصيري = أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، شهاب الدين، الكنايني الشافعي، المتوفى: ٥٨٤٠: مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، دار العربية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- (29) البيهقي أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ: السنن الكبرى، وبذيله الجوهر النقي، دار المعرفة، بيروت.
- (30) الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة ، أبو عيسى، المتوفى ٢٧٩هـ: سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.
- (31) الجوهرى = إسماعيل بن حماد المتوفى: ٣٩٣هـ: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- (32) حسن بن علي بن سيف الشعبي: بنوك الدم ، ورقة مقدمة للندوة الفقهية الرابعة عشر، "فقه العصر مناهج التجديد الديني والفقهية وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان ٢٠١٥ م.
- (33) الحصكفي : محمد بن علي بن محمد الحِصْنِي ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م

- (34) الحصري= أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحسيني، تقي الدين الشافعي، المتوفى ٨٢٩هـ: كفاية الأختار في حل غاية الاختصار، تحقيق: علي عبد الحميد، ومحمد وهبي سليمان دار الخير دمشق الطبعة: الأولى ١٩٩٤م.
- (35) الخطاب محمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله المالكي، المتوفى سنة ٥٩٥٤هـ: مواهب الجليل، في شرح مختصر خليل، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- (36) خالد سيف الله الرحماني نوازل فقهية معاصرة، الكويت مكتبة الصحوة، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- (37) الخطيب الشربيني محمد بن أحمد، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، 1415هـ.
- (38) الدار قطني علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، أبو الحسن: سنن الدارقطني عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٦م.
- (39) الدميري محمد بن موسى بن علي كمال الدين الدميري المتوفى ٨٠٨هـ: النجم الوهاج في شرح المنهاج، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- (40) الدهلوي= أحمد بن عبد الرحيم، المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي»، المتوفى ١١٧٦هـ: حجة الله البالغة، تحقيق السيد، سابق دار الجيل بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.
- (41) ذبيان بن محمد الديان، أبو عمر المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٣٢هـ.
- (42) الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، زين الدين أبو عبد الله، الحنفي، المتوفى: ٦٦٦هـ: مختار الصحاح، المكتبة العصرية، بيروت صيدا، الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ الإسلامي.
- (43) الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، المتوفى: ١٢٠٥هـ: تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
- (44) الزركشي محمد بن عبد الله، شمس الدين، المتوفى ٧٧٢هـ شرح الزركشي على مختصر الخرقى، دار العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- (45) زهدور كوثر: المسؤولية المدنية عن عمليات نقل الدم في التشريع الجزائري مقارنا، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جمعة وهران ٢٠١٢/٢٠١٣م. ٣٧ زيدان ليلة، تواتي مريم المسؤولية المدنية عن أضرار نقل الدم، كلية الحقوق= ١٩٩٩م
- (46) الشيخ محمد صافي في كتابه نقل الدم واحكامه الشرعية ص254 وما بعدها مصطفى عرجاوي احكام نقل الدم في الفقه الإسلامي
- (47) عبدالناصر بن خضر ميلاد، البيوع المحرمة والمنهي عنها، الناشر: دار الهدى النبوي، مصر - المنصورة، الطبعة: الأولى 1426هـ - 2005م
- (48) علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الناشر: دار الكتب العلمية، 1406.
- (49) كمال الدين ابن الهمام، فتح القدير، الناشر: دار الفكر، بدون تاريخ طبعة.
- (50) اللجنة العلمية للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية، فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض.

- (51) لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية، الناشر: دار الفكر الطبعة: الثانية 1310 هـ.
- (52) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، الناشر: دار الدعوة .
- (53) مجموعة مؤلفين ، كتاب موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، ط الفضيحة، الناشر: دار الفضيحة للنشر والتوزيع بالرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى (١٤٣٣ هـ).
- (54) محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، موسوعة الفقه الإسلامي، الناشر: بيت الأفكار الدولية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م
- (55) محمد بن صالح بن محمد العثيمين، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة- 1413 هـ.
- (56) محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي ، احكام القرآن ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م
- (57) محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرضاع التونسي المالكي ، شرح حدود ابن عرفة ، الناشر: المكتبة العلمية ، الطبعة: الأولى، 1350 هـ .
- (58) محمد رواس قلججي - حامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء، الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م
- (59) محمد علي البار ، الموقف الفقهي والأخلاقي في قضية زرع الأعضاء ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، 1414 هـ
- (60) محمد نعيم نسيم في بحثه بيع الأعضاء الآدمية مجلة الحقوق الكويتية ص 257 وما بعدها السنة الحادية عشر مارس سنة 1987
- (61) مصطفى محمد عرجاوي، الآثار المترتبة على نقل الدم البشري للأشخاص في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت، مجلد 17، عدد 48، 2002 م. المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ.
- (62) منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، أعدها للشاملة: أسامة بن الزهراء.
- (63) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، المغني لابن قدامة ، الناشر: مكتبة القاهرة تاريخ النشر: 1388 هـ -
- (64) الموقف الفقهي والأخلاقي في قضية زرع الأعضاء ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، 1414 هـ
- (65) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ، الموسوعة الفقهية الكويتية ، الطبعة: (من 1404 - 1427 هـ) .
- (66) وهبة الزحيلي كتاب الفقه الإسلامي وأدلته دار الفكر - سورّيّة - دمشق ، الطبعة الرابعة.